ECA/WA/ICE/20/01d

Distr. General

24 May 2017
Arabic

Original : français

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا

واغادوغو

١٨-١٩ أيار/مايو ٢٠١٧

تقرير الاجتماع العشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا

Maison des Nations Unies, 428 avenue du Fleuve P.O. Box 744 / BP 744 Niamey, Niger
Tél. : +227 20-72-29-61 | Télécopie : +227 20-72-28-94 | Courriel :srdcwest@uneca.org | Site Web : http://www.uneca.org/fr/sro-wa

المحتويات

أولاً–مقدمة.....١

ثانيا–الحضور.....**١**

ثالثاً– الجلسة الافتتاحية (البند١ من جدول الأعمال).....**١**

رابعاَ– انتخابات أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال).....**٢**

خامساً– إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال).....**٣**

سادساً– سرد وقائع الجلسات.....**٤**

ألف– استعراض التقارير النظامية (البند ٤ من جدول الأعمال).....**٤**

١– تقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٧ والتوقعات للفترة ٢٠١٨–٢٠١٩.....٤

٢– تقرير عن المبادرات دون الإقليمية: التقدم المحرز نحو تحقيق العملة الموحدة في المنطقة دون الإقليمية.....٥

٣– مذكرة عن الوضع الاقتصادي لعام ٢٠١٦ والتوقعات لعام ــ٢٠١٧.....٦

٤– تقرير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.....٧

٥– مائدة مستديرة عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في غرب أفريقيا: دور التخطيط الإنمائي.....٨

باء– عروض عن مبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري (البند ٥ من جدول الأعمال).....**٩**

جيم– جلسة خاصة بالتكامل الإقليمي (البند ٦ من جدول الأعمال).....**٩**

سابعاً– النظر في استنتاجات الاجتماع وتوصياته واعتمادها.....**٩**

ثامنا– موعد انعقاد الاجتماع القادم للجنة الحكومية تلدولية ومكان انعقاده وموضوعه.....**٩**

تاسعاً– مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال).....**٩**

عاشرا– اختتام الاجتماع (البند ١٠ من جدول الأعمال).....**١٠**

حادي عشر– مرفق موجز التوصيات.....**١٠**

أولا– مقدمة

١- عُقد الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا يومي ١٨ و١٩ أيار/مايو ٢٠١٧ في واغادوغو، بدعم لوجستي ومالي من حكومة بوركينا فاسو. وقد تناول الاجتماع موضوع ''**تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في غرب أفريقيا: دور التخطيط الإنمائي**''.

٢- ويستند اختيار هذا الموضوع إلى السياق الحالي الذي يتسم بقيام معظم البلدان الأفريقية، لاسيما بلدان غرب أفريقيا، بتنفيذ أو صياغة سياسات وخطط إنمائية تركز على الرؤى طويلة الأجل. ويأخذ هذا الاختيار في الحسبان أيضا أهمية صياغة هذه الخطط والرؤى من منظور الالتزامات الدولية التي تشترك فيها بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية في إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

٣- وقد أتاح الاجتماع فرصة للمشاركين للنظر في أربعة تقارير نظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي تقارير تتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي، والحالة الاقتصادية في عام ٢٠١٦ وآفاق عام ٢٠١٧ في غرب أفريقيا، وتنفيذ البرامج الإقليمية والدولية، والمبادرات دون الإقليمية في غرب أفريقيا. وقد شكل الاجتماع كذلك إطارا لصياغة توصيات ناجعة لتعزيز الجهود القُطرية في مجال التخطيط الإنمائي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا – الحضور

٤- حضر الاجتماع ممثلو جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وحضر ممثلون أيضا عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التالية: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسلطة حوض النيجر، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو. وشاركت أيضا الأمانة الدائمة للمنظمات غير الحكومية في بوركينا فاسو في الأعمال.

ثالثا– الجلسة الافتتاحية (البند ١ من جدول الأعمال)

٥- جرى الإدلاء ببيانات عديدة في الجلسة الافتتاحية شملت على وجه الخصوص بيانات السيد ديميتري سانغا، مدير المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد أونغون أوبامي، الممثل المقيم لمنظمة الأغذية والزراعة نائباً عن المنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة في بوركينا فاسو، وممثلةُ رئيس الاجتماع التاسع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية المنتهيةِ ولايته، السيدة أومي نديايي سار من مديرية التخطيط والسياسات الاقتصادية في السنغال. وألقت السيدة بولين زوري، وزيرة الدولة للتخطيط والتنمية في بوركينا فاسو كلمة الافتتاح الرسمي نيابة عن وزيرة الاقتصاد والمالية والتنمية.

٦- وقد أعرب السيد ديميتري سانغا، مدير المكتب دون الإقليمي لغرب لأفريقيا، في كلمته عن امتنانه للمسؤولين في بوركينا فاسو على دعمهم المتواصل للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقال السيد سانغا إن ''هذا الاجتماع، إلى جانب إتاحته الفرصة لإجراء مناقشات بشأن التخطيط الإنمائي، يتيح للجنة الحكومية الدولية فرصة لتقديم تقرير عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستعراض التقارير المتعلقة بالوضع الاقتصادي في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٦، وآفاق عام ٢٠١٧، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمضي قدما نحو تحقيق العملة الموحدة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا''.

٧- وجدد السيد أونغون أوبامي، الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نيابة عن المنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة في بوركينا فاسو، التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم بلدان غرب أفريقيا في جهودها الإنمائية اليومية، ولاسيما فيما يتصل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تناغم مع خططها الإنمائية الوطنية.

٨- أما السيدة أومي نديايي سار، ممثلة المدير العام للتخطيط والسياسة الاقتصادية في السنغال، الرئيسِ المنتهية ولايتها للجنة الحكومية الدولية، فقد شكرت في كلمتها مديرَ المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا وهنأت المكتب على الأنشطة التي اضطلع بها. حيث أشارت إلى أن هذه الأنشطة تتماشى تماما مع توصيات الاجتماع التاسع عشر للجنة الحكومية الدولية. ومن ثم استعرضت السيدة سار الأنشطة التي أُضطلعت بها اللجنة في إطار ولايتها، بما في ذلك تعزيز المساعدة التقنية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للبلدان، والجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع المنظمات دون الإقليمية، لاسيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واتحاد نهر مانو، فضلا عن تعزيز إنتاج المعرفة. وفي هذا الصدد، أشارت السيدة سار إلى نشر ثمانية موجزات قطرية في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن دراسات رئيسية عن العملة الموحدة، والميثاق الأفريقي للإحصاء، والتعريفة الخارجية الموحدة واتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وفي الختام، جددت السيدة سار دعمها الكامل للرئيس القادم للجنة الحكومية الدولية.

٩- وفي الختام تحدثت كذلك السيدة بولين زوري، وزيرة الدولة للتخطيط الإقليمي في بوركينا فاسو، بصفتها وزيرة الاقتصاد والمالية والتنمية بالإنابة، فرحبت في كلمتها الافتتاحية باختيار بوركينا فاسو لاحتضان هذا الاجتماع للجنة الحكومية الدولية. وأثنت على أهمية المواضيع التي ستناقش في ضوء الجهود الحالية التي يبذلها بلدها في تنفيذ خطته الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشارت السيدة زوري أيضا إلى أن جميع بلدان غرب أفريقيا، وليس بوركينا فاسو وحدها، مهتمة مباشرة بتعزيز التخطيط الإنمائي ومواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وقبل أن تعلن افتتاح الاجتماع، حثت وزيرة الدولة المشاركين على اغتنام فرصة المداولات التي تتيحها اللجنة الحكومية الدولية لتقديم توصيات ذات صلة يمكن أن يسترشد بها صانعو القرار في سعيهم لتحقيق مستقبل أفضل لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

رابعا – انتخاب أعضاء المكتب: (البند ٢ من جدول الأعمال)

١٠- انتخب الاجتماع أعضاء المكتب بالتزكية، على النحو التالي:

الرئيس: بوركينا فاسو

نائب الرئيس: ليبريا

المقرر: السنغال

خامسا – إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال)

١١- أقر المشاركون جدول الأعمال المعروض أمامهم بتعديل واحد، وهو إضافة بند لليوم الثاني، يتمثل في ملخص مناقشات اليوم السابق.

١ – الجلسة الافتتاحية.

٢ – انتخاب أعضاء المكتب.

٣ – إقرار برنامج العمل وجدول الأعمال.

٤ – النظر في التقارير النظامية:

(أ) تقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٦ والتوقعات لعام ٢٠١٧؛

(ب) مذكرة عن الوضع الاقتصادي في عام ٢٠١٦ والتوقعات لعام ٢٠١٧ في غرب أفريقيا؛

(ج) تقرير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تقرير عن المبادرات دون الإقليمية: التقدم المحرز نحو تحقيق العملة الموحدة في المنطقة دون الإقليمية؛

(هـ) مائدة مستديرة عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في غرب أفريقيا: دور التخطيط الإنمائي.

٥ – عروض عن مبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري.

٦ – جلسة خاصة بالتكامل الإقليمي.

٧ – النظر في استنتاجات الاجتماع وتوصياته واعتمادها.

٨ – موعد انعقاد الاجتماع القادم للجنة الحكومية الدولية ومكان انعقاده وموضوعه.

٩ – أي مسائل أخرى.

١٠ – اختتام الاجتماع.

سادسا– سرد وقائع الجلسات

ألف – استعراض التقارير النظامية (البند ٤ من جدول الأعمال)

١– تقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عامي ٢٠١٦ – ٢٠١٧والتوقعات للفترة ٢٠١٧–٢٠١٨

١٢– عرضت الأمانة تقريرا عن أنشطة المكتب للفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧. واستعرض التقرير المنشورات والتقارير الخاصة بالاجتماعات والحلقات الدراسية، ووقف على المساعدة التقنية المقدمة للدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية، مسلطا الضوء على التغطية الكاملة للأنشطة المقررة في برنامج العمل للفترة قيد النظر. وركزت هذه الأنشطة على الإجراءات الرامية إلى تعزيز النظم الإحصائية والتعجيل بالمبادرات دون الإقليمية وعلى تقديم الخدمات الوظيفية للمنظمات الحكومية الدولية بما في ذلك اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية واجتماعات فريق الخبراء، وخدمات المشورة والمساعدة التقنية للدول الأعضاء، والتعاون التقني مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى. وأطلع المكتب المشاركين أيضا على الأنشطة الرئيسية الأخرى في مجالي وضع الموجزات القطرية وسجلّ وإحصاءات الحالة المدنية. أما فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧–٢٠١٨، فسوف تتعلق الأنشطة الرئيسية بالاجتماع الحالي للجنة الحكومية الدولية ووضع موجزات قطرية جديدة وإصدار وثيقة تجريبية بعنوان ’’ التحول الهيكلي: العمالة والإنتاج والمجتمع‘‘بالنسبة لبنن، فضلا عن الاستمرار في تقديم المساعدة والتعاون التقني مع الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية.

١٣– وأشاد المشاركون في مداخلاتهم بحيوية المكتب وطلبوا منه تصحيح معدل تنفيذ الأنشطة (١٠٠ في المائة في التقرير)، بمراعاة معدلات التنفيذ. وأعربوا عن رغبتهم في تبادل الخبرات بين البلدان فيما يتعلق بإجراءات المساعدة التقنية، وتقييم عملية وضع الموجزات القطرية، ودليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا، ودليل التكامل الإقليمي الأفريقي. وأوصوا أيضا بتعزيز التآزر بين الأنشطة والمنظمات الحكومية الدولية ومشاركة المجتمع المدني في أنشطة اللجنة. ودعوا أخيرا إلى عرض الأنشطة التي تركز على النتائج المحققة.

١٤– وأحاط مدير المكتب دون الإقليمي علما بالتوصية المقدمة بشأن شكل التقرير، في حين دعا البلدان التي تدعمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى صياغة التقارير بالاستناد إلى النتائج والأثار. وأشار أيضا إلى الدعم المتعدد الأوجه الذي تقدمه اللجنة إلى بلدان مختلفة مثل كوت ديفوار. فقد استفادت هذه الأخيرة من مساعدة اللجنة في وضع دليل إجراءات للرصد والتقييم لجميع المشاريع والبرامج ذات الأولوية المدرجة في خطتها الإنمائية الوطنية. وفي الوقت

نفسه، تبادل السنغال تجربته بشأن نظام الرصد والتقييم للمشاريع والبرامج التي وضعت بدعم من اللجنة. وجددت اللجنة أيضا التزامها بتعزيز الطابع الشامل لأنشطتها، كما يتضح من توجيه الدعوة بانتظام إلى الجهات الفاعلة من غير الدول لحضور اجتماعاتها. وفيما يتعلق بالموجزات القطرية وأدلة اللجنة (دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا، ودليل التكامل الإقليمي الأفريقي)، أجريت تحليلات منتظمة لاستخلاص الدروس من التجارب المختلفة. ولتحقيق هذه الغاية، جرى إعداد موجز نموذجي عن التحول الهيكلي، والعمالة، والإنتاجية، والمجتمع يهدف إلى تعزيز اتساق الموجز القطري مع موضوع التحول الهيكلي.

٢ – تقرير عن المبادرات دون الإقليمية: التقدم المحرز نحو تحقيق العملة الموحدة في المنطقة دون الإقليمية

١٥- قدمت الأمانة تقريرا عن التقدم المحرز منذ بداية التعاون النقدي داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتناول التقرير المعوقات والتطورات الضرورية المطلوبة، وكذلك العوامل الخارجية الإيجابية للعملة الموحدة، لاسيما فيما يتعلق بتنمية التجارة داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقدم التقرير تحليلا لنقاط القوة والضعف والفرص المتاحة في خيار العملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واختتم بتقديم توصيات.

١٦- ووفقا لما ذكرته الأمانة، فإن الصعوبات والمعوقات التي يواجهها التكامل النقدي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنبع من عوامل تقنية، بما في ذلك أوجه التفاوت الاقتصادي والتباين بين البلدان فيما يخص علاقاتها الاقتصادية الدولية، وضعف النظم المالية ونظم المدفوعات في أفريقيا الغربية. كما أن الانتماء لعضوية منطقة الجماعة المالية الأفريقية، التي تضم ٨ بلدان من أصل ١٥ بلدا في المنطقة دون الإقليمية، يشكل أيضا، اقتصاديا وسياسيا وتاريخيا، أحد العوامل التي تعيق التكامل في المنطقة.

١٧- وترى الأمانة، أن التكامل النقدي الإقليمي من جهة والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى يسيران جنبا إلى جنب. ولا يمكن للعملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا أن تحدث أثرا إلا إذا تحقق تقدم في المجالات الأخرى للتكامل الإقليمي (مثل التجارة والهياكل الأساسية وغيرها). وفي الختام، أشار التقرير إلى أنه بالنظر إلى مختلف أشكال التكامل النقدي والدروس المستفادة من التجارب السابقة، فإن خيار العملة الموحدة الذي اعتمدته بلدان هذه المنطقة يبدو له ما يبرره لضمان الالتزام فيما بين بلدان المنطقة، بصورة لا رجعة فيها وتمكينها من مواجهة غموض البيئة الدولية بصورة جماعية.

١٨- وشكر المشاركون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقريرها وتحليلها، لاسيما التحليل الذي تناول جميع المواضيع الخاضعة للمناقشة وآفاق العملة الموحدة دون الإقليمية. وأشاروا إلى التغييرات العديدة في جدول الأنشطة. ونتيجة لذلك، أوصوا بإجراء تحليلات ووضع سيناريوهات تتناول التحول إلى العملة الموحدة، مع اتخاذ عملة '' النايرا''أو '' فرنك الجماعة المالية الأفريقية''عملةً مرجعية. وشددوا أيضا على ضرورة إشراك نيجيريا بصورة أكبر في العملية نظرا لوزنها الاقتصادي والديموغرافي في المنطقة دون الإقليمية. وتساءل المشاركون عن جدوى معايير التقارب التي لا يعيرها أحد

اهتماما سواء في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أم في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على الرغم من أن هذه الأخيرة لديها بالفعل عملة موحدة. وأخيرا، أكدوا على أهمية العوامل السياسية في تحقيق العملة الموحدة.

١٩- وفي ردها على تلك التعليقات، دعت الأمانة المشاركين إلى مواصلة تبادل الآراء بشأن الجوانب الفنية للموضوع بغرض تزويد صانعي السياسات بالمعلومات. وجددت التزام اللجنة بتجويد التحليلات المتعلقة بالسيناريوهين ومساعدة الدول من خلال إجراء دراسات تقنية بشأن هذا الموضوع تتضمن تكاليف الفرص بالنسبة للبلدان.

٣ – مذكرة عن الوضع الاقتصادي لعام ٢٠١٦ والتوقعات لعام ٢٠١٧

٢٠- استعرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقريرها عن الأداء الاقتصادي لعام ٢٠١٦ وتوقعات عام ٢٠١٧ على الصعد العالمي والأفريقي ودون الإقليمي. ثم استعرضت مبادرة وضع موجزات قُطرية، مع التركيز على ما أُحرز من تقدم والدروس المستفادة وآفاق العملية.

٢١- ووفقا لتقديرات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتوقعاتها، فقد شهد معدل النمو العالمي تباطؤا طفيفا، حيث بلغ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ مقابل ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، مع توقع حدوث انتعاش طفيف في عام ٢٠١٧ يقدر بنسبة ٢,٧ في المائة. وفي جميع أنحاء القارة، تباطأ معدل النمو حيث استقر عند نسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ من ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥، مع تباين في الأداء عبر المناطق دون الإقليمية.

٢٢- وفيما يتعلق بالمنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقد انخفض معدل النمو ليبلغ ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد نجم هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي البالغ نسبة ٣,٣ في المائة نقطة أساسا عن تدني الأداء في نيجيريا، صاحبة الاقتصاد الرئيسي للمنطقة دون الإقليمية. ويعزى ذلك الأداء الضعيف بدوره إلى انخفاض أسعار النفط. كما أنه يعكس اتجاهات متباينة، حيث سجلت بعض البلدان والفئات الفرعية من البلدان نموا اقتصادياً أقوى نسبيا. وسجلت منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا معدل نمو بلغ ٧ في المائة في حين سجلت ستة بلدان في المنطقة دون الإقليمية نموا اقتصاديا بلغ أكثر من ٥ في المائة.

٢٣- ومن المنتظر على نطاق واسع أن تكون التوقعات أكثر إيجابية في عام ٢٠١٧، مع انتعاش النشاط بنسبة ٢ في المائة. بيد أن التهديدات الأمنية المستمرة في بلدان منطقة الساحل يمكن أن تؤثر على هذا التطور.

٢٤- ووصفَ العرض الذي قدمته الأمانة عملية وضع الموجزات القطرية، وأشاد بالتقدم المحرز الذي تمثل في نشر ٤١ موجزا، منها ثمانية موجزات لغرب أفريقيا بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، وإنجاز أربعة موجزات قطرية أخرى لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتمثلت الدروس الرئيسية المستفادة من العملية وآفاقها في ضرورة تعزيز التكامل وتحليل أبعاد التحول الهيكلي، وإمساك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بزمام هذه العملية، وتعزيز النظم الإحصائية ونظم التخطيط.

٢٥- وأبرز المشاركون أهمية تحليلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للحالة الاقتصادية والآفاق بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية. ثم أشاروا إلى مشكلة مصادر البيانات المستخدمة، قبل أن يدعوا اللجنة إلى منح الأولوية للبيانات المستمدة من المصادر الوطنية. وجرت الإشارة أيضا إلى استمرار الآثار السلبية لداء إيبولا على البلدان المتضررة. وأوصى المشاركون بإجراء تحليلات قطرية أكثر تحديدا لإبراز التقدم المحرز رغم الانخفاض العام في النشاط دون الإقليمي. وأخيرا، شددوا على أهمية التنقيحات الجارية حاليا للأسس المستخدمة لحساب الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن ضرورة تكثيف الجهود من أجل تعبئة الموارد الداخلية.

٢٦- وردا على ذلك، أكدت الأمانة أن البيانات المستخدمة في التحليلات صادرة عن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومؤسسة النقد لغرب أفريقيا، والبلدان المعنية. وأشارت الأمانة إلى حدوث انتعاش في اثنين من البلدان الثلاثة المتضررة من أزمة إيبولا. كما جددت التزام اللجنة بدعم البلدان في عملية إعادة النظر في أسس حساب الناتج المحلي الإجمالي. وهذه التنقيحات ضرورية بالفعل لتحسين تحليل ديناميات التحول الهيكلي. وأشارت الأمانة أخيرا إلى أن تعبئة الموارد المحلية هي إحدى التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير.

٤ – تقرير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٢٧- قدمت الأمانة تقريرا عن استعراض أهداف التنمية المستدامة. حيث أشار التقرير إلى أنه رغم تعدد التحديات وتعقيدها، فإن جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية قد اتخذت بالفعل إجراءات ملموسة لضمان الإمساك الجيد بزمام المبادرة في أهداف التنمية المستدامة ورصد هذه الأهداف وتقييمها. وشملت هذه الإجراءات تحديد أولويات الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وسياق المؤشرات المرتبطة بها، فضلا عن إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية القطاعية الوطنية.

٢٨- وأضافت الأمانة أن هذه العمليات ما تزال جارية وأن التقييم التجريبي للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعد عامين من اعتمادها يكشف عن بعض المعوقات. وأشار التقرير إلى أن أكثر من ٤٨ في المائة من المؤشرات تتطلب إنجاز عمليات جديدة لجمع البيانات (بما في ذلك الآثار المترتبة عن تعبئة الموارد البشرية والمالية). وشددت الأمانة على الحاجة إلى تعزيز نظم التخطيط والإحصاء الوطنية من حيث القدرات المؤسسية والتقنية والتشغيلية.

٢٩- وأثارت المناقشات التي تلت العرض شواغل تتعلق بالتنسيق المؤسسي ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، وأوجه الضعف في النظم الإحصائية والتخطيطية في بلدان المنطقة دون الإقليمية. وأشار المشاركون إلى محدودية نطاق التقرير، حيث ركز على تحليل ٥ مؤشرات فقط من أصل ١٧.

٣٠- وردا على ذلك، ذكرت اللجنة أن الدول اعتمدت أهداف التنمية المستدامة؛ ولذلك تقع على عاتقها مسؤولية الوفاء بمتطلبات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. وفيما يتعلق برصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ وتقييمها، يجري وضع إطار منسق للرصد والتقييم على مستوى اللجنة لدعم البلدان في وضع أهداف التنمية

المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في سياق خطوطها المرجعية الإنمائية. وأخيرا، شددت اللجنة على ضرورة المواءمة بين الآفاق الزمنية للمعايير الإنمائية الدولية والوطنية لتيسير الرصد الموحد للمؤشرات.

٥ – مائدة مستديرة عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في غرب أفريقيا: دور التخطيط الإنمائي

٣١- قدمت الأمانة للمشاركين مذكرة عن مفاهيم التخطيط الإنمائي تصف تجارب بلدان غرب أفريقيا في هذا الصدد. وركز التقرير على المعوقات الرئيسية، قبل تحديد العقبات التي تعترض التخطيط الإنمائي في غرب أفريقيا، والآفاق المتعلقة بكيفية استخدام البلدان للخطط الإنمائية الوطنية لكفالة التنفيذ الأمثل لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٢- وأشار التقرير إلى أن العديد من بلدان غرب أفريقيا لديها وثائق استشراف وأطر تخطيط متوسطة وطويلة الأجل ذات أهداف نمو وتنمية اجتماعية أكثر طموحا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لم تعد تقتصر على مجرد هدف الحد من الفقر، بل أصبحت تشمل أهدافا مثل تسريع النمو وإيجاد فرص العمل والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وفي الختام، أعرب التقرير عن قلقه إزاء تعدد أطر التخطيط ومدى اتساق ترسيخها المؤسسي، وتعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية في غرب أفريقيا، والمواءمة بين الميزانية وأولويات الخطة.

٣٣- واستُكمل تقرير اللجنة بعرض قدمه السيد مرسي إيجيغو، وزير التخطيط السابق في إثيوبيا، بشأن تحديات التخطيط الإنمائي. وركزت التحليلات والتجارب المشتركة في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز القيادة من أجل تحقيق رؤية شاملة للتنمية المتوسطة والطويلة الأجل وتعزيز الجهود الجارية في التخطيط الإنمائي ومواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع الخطط الدولية (أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣). وتمخضت المناقشات عن مداخلات من دول أعضاء عديدة، لاسيما بوركينا فاسو وليبريا.

٣٤- وأبرز المشاركون في المناقشات الصعوبات التي تواجهها البلدان في تنفيذ خططها الإنمائية. واستشهدوا، من بين ما قدموه من تفسيرات، بعدم الاستقرار المؤسسي في وضع الأطر المرجعية للتنمية في مختلف البلدان وتنفيذها، فضلا عن الصعوبات التي تواجهها خطط التمويل. وأبرز المشاركون أهمية إشراك القطاع الخاص في صياغة الخطط وتنفيذها. وشددوا أيضا على ضرورة توسيع مفهوم الاقتصاد الأزرق بحيث يشمل المجاري المائية والمياه الجوفية، وأن يؤخذ ذلك في نموذج التخطيط القطري بعين الاعتبار.

٣٥- وردا على ذلك، شددت اللجنة والمشاركون من البلدان المعنية على أهمية عنصر التمويل والحاجة إلى التركيز بقدر أكبر على الموارد المحلية. واستشهدت ببوركينا فاسو في هذا الشأن بمعدل تمويل محلي قدره ٦٠ في المائة لخطة التنمية التي تعكف على تنفيذها حاليا. وبالنسبة للتوطيد المؤسسي، فإن التوصية الرئيسية تتمثل في استثمار الهيكل المركزي

المسؤول عن التخطيط ومنح المعاهد الوطنية للدراسات الإحصائية دورا محوريا في مكونات الرصد والتقييم. كما جرى الإقرار بتعزيز القيادة السياسية واستقرار الاتجاهات الاستراتيجية للتنمية كعوامل نجاح في تنفيذ الخطط.

باء – عروض عن مبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري (البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٦- قدمت الأمانة ثلاثة عروض بشأن: '١' استراتيجية تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم التحول الهيكلي للبلدان، '٢' التقرير عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعامي ٢٠١٦ – ٢٠١٧ وتوقعات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، '٣' الفرع المواضيعي الخاص بالتحضر في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧.

٣٧- وأعرب المشاركون من جديد عن تقديرهم لحيوية اللجنة في مجال إنتاج المعارف وتقديم المساعدة التقنية للبلدان. وشددوا على أهمية بناء القدرات في مجال قضايا التحضر لأخذها بعين الاعتبار في مسائل التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي في أفريقيا بوجه عام والمنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا على وجه الخصوص.

٣٨- وردا على ذلك، أعربت اللجنة عن استعدادها لتلقي طلبات من البلدان في مجالات تدخلها، وتنظيم أنشطة بناء القدرات في الموضوعات ذات الصلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التحضر.

جيم – جلسة خاصة بالتكامل الإقليمي (البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٩- قُدمت عروض من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وجرى التشديد على ضرورة تعميق التكامل الإقليمي وأوجه التآزر في العمل فيما بين المنظمات دون الإقليمية. وأبلغت اللجنة أيضا المشاركين في الدورة بالمبادرات المقامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بغرض تعزيز قدرات لجنة حوض بحيرة تشاد، نظرا للأزمة متعددة الأبعاد التي تؤثر على منطقة الساحل.

سابعا– النظر في استنتاجات الاجتماع وتوصياته واعتمادها

٤٠- تلا المقرر مشروع الاستنتاجات والتوصيات على المشاركين. وبعد المناقشة وإدراج مقترحات التعديلات المعتمدة، أقر أعضاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية التوصيات الواردة في المرفق أدناه.

ثامنا– موعد انعقاد الاجتماع القادم للجنة الحكومية الدولية ومكان انعقاده وموضوعه

٤١- سيعقد الاجتماع القادم للجنة الحكومية الدولية في عام ٢٠١٨ في بنن. وسيتولى السيد ساوبو ديالو، مدير عام الاقتصاد والتخطيط من بوركينا فاسو، مهام رئيس اللجنة إلى حين اجتماعها القادم الذي ستحدده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاتفاق مع بنن. وستبلِّغ اللجنةُ أيضا موضوع الاجتماع المقبل قبل ذلك التاريخ.

تاسعا– مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٢– لم تطرح أي مسألة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

عاشرا – اختتام الاجتماع (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤٣– تمت تلاوة بيان شكر نيابة عن المشاركين في الاجتماع العشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد وُجِّه هذا البيان إلى المسؤولين في بوركينا فاسو على ترحيبهم واهتمامهم بالمشاركين. كما شكر البيان أيضا أعضاء المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، بمن فيهم مديره والأمانة التي رافقته أثناء العمل.

٤٤– وأُدلي بكلمتين في حفل الاختتام. ففي الكلمة الأولى، أثنى مدير المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، السيد سانغا على نوعية النقاش ''الذي سمح للعديد من الخبراء بالتعمق في القضايا التي تنطوي عليها كلتا الخطتين''. وقال الأمين العام لوزارة الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو، السيد أبيل سومي، في كلمة الاختتام إن اجتماع واغادوغو سمح بتأكيد دور التخطيط وفائدته في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في غرب أفريقيا.

حادي عشر– مرفق: موجز التوصيات

تدعو لجنة الخبراء الحكومية الدولية الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام بما يلي:

١– تقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٦ والتوقعات لعام ٢٠١٧

توصيات للجنة الاقتصادية لأفريقيا

- عرض أنشطة المكتب في إطار يتسم بالمزيد من التوجه نحو النتائج وقياس الأداء؛
- وضع إطار عمل مع الدول الأعضاء لإدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الإنمائية الوطنية.

٢ – تقرير عن المبادرات دون الإقليمية: التقدم المحرز نحو تحقيق العملة الموحدة في المنطقة دون الإقليمية

توصية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

- دعوة نيجيريا ومؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للتعجيل بعملية تحقيق العملة الموحدة؛

توصيات للجنة الاقتصادية لأفريقيا

- إجراء دراسة عن المكاسب المتأتية من العملة الموحدة والخسائر المترتبة عنها، وتوسيع نطاق السيناريوهات لتشمل الحالة الخاصة بنيجيريا وحالة منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية، فضلا عن أهمية معايير التقارب؛

- تنظيم اجتماع أو ندوة للخبراء رفيعي المستوى لمناقشة الدروس المستفادة من إخفاقات الفرص الضائعة في تحقيق العملة الموحدة وآفاق الاتحاد النقدي دون الإقليمي.

٣ – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والتخطيط الإنمائي في غرب أفريقيا

(أ) ملاحظة بشأن الوضع الاقتصادي في عام ٢٠١٦ وآفاق عام ٢٠١٧ في غرب أفريقيا

توصيات للدول الأعضاء

- اتخاذ خطوات للحد من ضعف البلدان إزاء التغيرات في أسعار السلع الأساسية، من خلال وضع سياسات إنفاق عام حذرة وآليات لإدارة المخاطر الناجمة عن تقلب إيرادات الصادرات؛

- تعزيز السياسات الرامية إلى تنويع الصادرات وتحويل المنتجات الأساسية؛

توصيات للجنة الاقتصادية لأفريقيا

- دعم البلدان في عملية مراجعة قاعدة حسابات الناتج المحلي الإجمالي لديها لفهم ديناميات التحول الهيكلي بشكل أفضل.

(ب) تقرير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة/المائدة المستديرة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في غرب أفريقيا: دور التخطيط الإنمائي

توصيات للدول الأعضاء

- تعزيز التنسيق المؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ ورصدها وتقييمها، وذلك بوضع الهياكل المركزية المسؤولة عن التخطيط والإحصاءات في صميم العملية؛
- العمل، بالنسبة للبلدان التي ما زالت معنية، على تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة وتحديد السياق للمؤشرات؛
- ضمان الاتساق بين مختلف أدوات التخطيط الإنمائي؛
- تعزيز التنسيق المؤسسي والبرنامجي للدول الأعضاء التي تتقاسم أحواض الأنهار في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣؛

توصية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

- تنفيذ إجراءات بناء القدرات للتخطيط الوطني والنظم الإحصائية.

٤ – عروض عن مبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على صعيد القارة

توصية للدول الأعضاء

- إدماج الأبعاد المتعددة للتحضر، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية، في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتحول الهيكلي؛

توصية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

- عقد اجتماعات للخبراء على المستوى دون الإقليمي مكرسة حصرا للعلاقات بين التحضر والتصنيع والتحول الهيكلي.

٥ – جلسة خاصة بالتكامل الإقليمي

توصية للدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية

- تعميق التكامل الإقليمي وأوجه التآزر بين الإجراءات التي تتخذها المنظمات دون الإقليمية، لاسيما في سياق تنفيذ التعريفة الخارجية الموحدة، والنفاذ المرتقب لاتفاقات الشراكة الاقتصادية.

٦ – توصيات الاجتماع الخاص للخبراء

أيدت اللجنة الحكومية الدولية توصيات اجتماع الخبراء بشأن أثر تنفيذ التعريفة الخارجية الموحدة واتفاقات الشراكة الاقتصادية في غرب أفريقيا.